الأمم المتحدة

EP

UNEP/EA.4/Res.18

Distr.: General
28 March 2019

Arabic
Original: English

جمعية الأمم المتحدة
للبيئة التابعة لبرنامج
الأمم المتحدة للبيئة

جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة
لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
الدورة الرابعة
نيروبي، ١١-١٥ آذار/مارس ٢٠١٩

قرار اتخذته جمعية الأمم المتحدة للبيئة في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٩

٤/١٨- الصلة بين الفقر والبيئة

إن جمعية الأمم المتحدة للبيئة،

إذ تقر بالتزام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الراسخ بتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[(١)] وأهداف التنمية المستدامة، التي توفر إطاراً عالمياً للإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي،

وإذ تشير إلى اتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[(٢)]، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ المعنون ''تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠''، الذي يعترف بأن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجه العالم، وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تشير أيضاً إلى قرار جمعية البيئة ١٣/٢ بشأن الإدارة المستدامة لرأس المال الطبيعي من أجل التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، الذي يشير إلى أن الدول الأعضاء وضعت مختلف النُهج والرؤى والنماذج والأدوات لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر،

وإذ تؤكد على الروابط القوية والمعقدة بين الفقر، والتنمية الاجتماعية الاقتصادية، والبيئة، وإدارة الموارد الطبيعية، على النحو المنصوص عليه في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

(١) قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

(٢) انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١/م أ-٢١، المرفق.

وإذ تقر بأن معالجة التدهور البيئي، وإدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام، بما يشمل تغير المناخ والتحديات البيئية الأخرى، وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، أمور ضرورية لحماية الكوكب ودعم احتياجات الأجيال الحالية والمقبلة والإسهام في القضاء على الفقر،

وإذ تدرك أن مؤشرات البنك الدولي تشير إلى أن رأس المال الطبيعي عامل رئيسي في تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر،

وإذ تضع في اعتبارها أن التربة، والغابات، ومصائد الأسماك، والمياه، والكتلة الحيوية، من بين أمور أخرى، هي مصادر رئيسية للدخل، وسبل العيش، والأمن الغذائي، والحماية الاجتماعية، والعمالة، لا سيما للنساء والشباب الذين يعانون الفقر،

وإذ تدرك أن عدداً كبيراً من الأشخاص في جميع أنحاء العالم يعتمدون على الغابات في كسب عيشهم،

وإذ تدرك أيضاً أن عدداً كبيراً من الأشخاص في العالم يعتمدون على الزراعة في كسب عيشهم وأن الزراعة المستدامة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما للمزارعين والمجتمعات المحلية،

وإذ تدرك كذلك أن الحصول على طاقة ميسورة التكلفة وموثوقة ومستدامة عامل أساسي يربط بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية والاستدامة البيئية، ويسهم أيضاً في القضاء على الفقر ومكافحة التلوث،

وإذ تسلم بأن تغير المناخ والتدهور البيئي والتصحر والكوارث الطبيعية وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث وغير ذلك من التغيرات البيئية عوامل يمكنها أن تسهم في زيادة مستويات الفقر، وهو ما قد يسهم بدوره في هجرة السكان ونزوحهم ويشكل ضغوطاً إضافية على قاعدة الموارد الطبيعية في بلد المقصد،

وإذ تدرك أن تحسين الشفافية والنزاهة والمساءلة والإنتاج الشامل لجميع فئات المجتمع والمستدام بيئياً في قطاع الصناعات الاستخراجية، من شأنه أن يعزز صحة الإنسان ورفاهه ويحسن العوائد الاقتصادية للسكان المحليين،

وإذ تسلم بأن الحلول المبتكرة والنُهج الشاملة الرامية إلى تعزيز الإدارة المستدامة للبيئة والموارد الطبيعية تسهم في القضاء على الفقر،

وإذ تلاحظ أن الدول الأعضاء التي هي أطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي تنظر في القضايا المتعلقة بالقضاء على الفقر في الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام ٢٠٢٠،

وإذ تحيط علماً بالمؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، المعقود في مراكش، المغرب يومي ١٠ و١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨،

وإذ يساورها القلق إزاء انخفاض مستوى مشاركة المرأة في صنع القرار والعمليات المتعلقة بالسياسات العامة في مختلف القطاعات وفي القوة العاملة، بما في ذلك في قطاع الطاقة،

وإذ تدرك تماماً أن النساء والأطفال، خاصة في البلدان النامية، يتحملون نصيباً أكثر من غيرهم من عبء فقر الطاقة ويواجهون مخاطر كبيرة تتعلق بالصحة والسلامة نتيجة تلوث الهواء المنزلي وحمل أحمال ثقيلة من الوقود وقلة الإضاءة،

وإذ تدعو الدول الأعضاء، تمشياً مع التزاماتها بموجب خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا[٣]، إلى مواصلة دعم جهود البلدان النامية، في إطار الشراكات، الرامية إلى تعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية والابتكارية من أجل تنفيذ هذا القرار،

وإذ تؤكد على ضرورة اتباع نهج متسق ومتكامل إزاء المسائل المتعلقة بالطاقة وتعزيز أوجه التآزر بين جميع جوانب خطة الطاقة العالمية، مع التركيز بشكل خاص على القضاء على الفقر، الأمر الذي سيسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ تشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٢٤/٧٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، بشأن ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة، الذي يكرر التعهد الوارد في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بألا يخلف الركب أحداً وراءه، ويعيد تأكيد التسليم بأن كرامة الإنسان أمر أساسي والأمل في أن نشهد أهداف التنمية المستدامة وغاياتها وقد تحققت لجميع الأمم والشعوب ولجميع شرائح المجتمع، ويعيد الالتزام بالسعي إلى الوصول أولاً إلى أشد الناس تخلفاً عن الركب،

وإذ تضع في اعتبارها إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[٤]،

وإذ تقر بأن القطاعات المختلفة، بما في ذلك القطاع الخاص، لها دور لتؤديه ويمكنها أن تسهم في الكفاح من أجل القضاء على الفقر وإيجاد فرص عمل لائقة ومستدامة،

وإذ تلاحظ مع التقدير الشراكات القائمة، بما في ذلك مبادرة العمل بشأن الفقر والبيئة من أجل أهداف التنمية المستدامة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وإذ تلاحظ إطار سيدات الأعمال الأفريقيات في مجال الطاقة،

١- *تحث* الدول الأعضاء على تطبيق نُهج متكاملة ومبتكرة ومتسقة في وضع وتنفيذ السياسات والقوانين والخطط والميزانيات المتعلقة بالقضاء على الفقر من خلال الإدارة المستدامة للبيئة والموارد الطبيعية، بما يتوافق مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

٢- *تدعو* الدول الأعضاء والمجتمع الدولي والقطاع الخاص إلى مواصلة إعداد آليات وسياسات مبتكرة ومستدامة للتمويل تساعد على تعزيز موارد التمويل والاستثمار من القطاعين العام والخاص وإعادة توزيعها لتحقيق الاستدامة البيئية والقضاء على الفقر؛

٣- *تشجع* الدول الأعضاء على تعزيز القدرات المؤسسية، من قبيل مكاتب الإحصاءات الوطنية، على رصد وجمع البيانات المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية وتلك المرتبطة بالفقر والبيئة، بهدف تمكين تتبع التقدم المحرز في القضاء على الفقر وإدارة الموارد الطبيعية والبيئة؛

٤- *تهيب* بالمجتمع الدولي وأصحاب المصلحة الآخرين أن يعززوا إعداد وتطبيق قياسات متعددة الأبعاد للفقر تتضمن روابط بالاستدامة البيئية واستدامة الموارد الطبيعية للاسترشاد بها في جمع البيانات وصنع القرارات على الصعيد الوطني، بما يتماشى مع عملية المتابعة والاستعراض الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

(٣) قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩، المرفق.

(٤) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

٥- *تشجع* الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين على مواصلة تيسير الاستدامة البيئية المراعية لمصالح الفقراء، بكفالة إدراج هذه الأهداف، عند الاقتضاء، في السياسات والميزانيات وأطر الاستثمارات المحلية والوطنية والإقليمية؛

٦- *تشجع* الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي وأصحاب المصلحة الآخرين على إجراء البحوث لإيجاد أدلة اجتماعية اقتصادية بشأن المفاضلات وأوجه التآزر في الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، لإرشاد السياسات المبتكرة المتعلقة بالفقر والبيئة؛

٧- *تشجع* الدول الأعضاء والمجتمع الدولي والجهات صاحبة المصلحة، حسب الاقتضاء، على دعم الحلول المبتكرة التي تركز على الناس، من قبيل المعارف التقليدية والقواعد والقيم والتثقيف، حيثما كان ذلك مناسباً، لتمكين النساء والشباب وإشراكهم في الترويج للتنمية المستدامة بغرض تحقيق فوائد متعددة؛

٨- *تطلب* إلى المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن تقوم، في نطاق برنامج العمل والميزانية القائمَين وبالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة والجهات الشريكة الأخرى، بتعزيز المبادرات التي تتناول الروابط بين الفقر والبيئة؛

٩- *تطلب أيضاً* إلى المديرة التنفيذية أن تنظر في الكيفية التي يمكن بها لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بما في ذلك من خلال مكاتبه القطرية والإقليمية، أن يسهم في القضاء على الفقر؛

الزراعة المستدامة

١٠- *تطلب* إلى المديرة التنفيذية، في إطار برنامج العمل والميزانية، أن تتعاون مع الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة الأخرى وسائر الشركاء الذين يشجعون الابتكارات في مجال الزراعة المستدامة، من قبيل أخذ المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والنساء المزارعات بأساليب الزراعة القادرة على التكيف مع المناخ، بهدف القضاء على الفقر المدقع وتحسين سبل العيش والأمن الغذائي والحد من الآثار السلبية الناجمة على البيئة؛

١١- *تشجع* الدول الأعضاء على إدراج الزراعة المستدامة والقادرة على التكيف مع المناخ داخل سياساتها وبرامجها الزراعية المحلية بهدف تحقيق أقصى حد من الإدارة المستدامة والمنصفة للموارد مع تقليل الآثار السلبية على البيئة إلى أدنى حد ممكن؛

الإدارة المستدامة للغابات

١٢- *تدعو* الدول الأعضاء إلى الاستثمار في الممارسات المبتكرة والمستدامة لإدارة الغابات بهدف حفظ النظم الإيكولوجية للغابات واستخدامها على نحو مستدام ومنفعة الأسر المعيشية الريفية التي تعتمد على موارد الغابات في الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالغابات لتوليد الدخل وتلبية احتياجاتها من الطاقة؛

مصائد الأسماك المستدامة

١٣- *تهيب* بالدول الأعضاء أن تدعم وتعزز مصائد الأسماك المستدامة، والممارسات المبتكرة المستدامة لتربية الأحياء المائية، والحفاظ على البيئة البحرية وإدارتها المستدامة، بهدف دعم الأمن الغذائي وتوليد الدخل وإيجاد فرص العمل للمجتمعات المحلية التي تعيش على طول المناطق الساحلية ومناطق البحيرات والأنهار، بوسائل منها تبادل أفضل الممارسات؛

الإدارة المستدامة للصناعات الاستخراجية

١٤- *تدعو* الدول الأعضاء إلى النظر في إجراء إصلاحات في السياسات العامة، تشمل إصلاحات لتعزيز الشفافية، بما يكفل للمجتمعات المحلية التي تعيش في مناطق غنية بالمعادن والصناعات الاستخراجية الأخرى وفي محيطها، أن تستفيد اجتماعياً واقتصادياً من الإنتاج المستدام بيئياً للصناعات الاستخراجية؛

العوامل البيئية التي تؤثر على الهجرة والنزوح

١٥- *تطلب* إلى المديرة التنفيذية أن تواصل، في إطار برنامج العمل والميزانية القائمَين وبالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء الآخرين، تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء التي تلتمس المساعدة في جهودها للتكيف وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الآثار السلبية الناجمة عن تغير المناخ، والتصحر، والكوارث الطبيعية، والتدهور البيئي، والتغيرات البيئية الأخرى التي قد تسهم في النزوح البشري؛

الحلول المستدامة المتعلقة بالطاقة

١٦- *تطلب* إلى المديرة التنفيذية أن تقوم، في إطار برنامج العمل والميزانية القائمَين وبالتعاون مع الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة المعنية الأخرى وسائر الجهات صاحبة المصلحة، بتعزيز الحلول المستدامة للطاقة التي تدعم القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وتمكن الحصول على طاقة ميسورة التكلفة وموثوقة ومستدامة، وتأخذ في الحسبان العوامل الاجتماعية والثقافية، وتمكن النساء والشباب؛ وهذه الحلول تشمل السياسات المتكاملة في مجالي الطاقة والبيئة، والاستثمارات داخل وخارج الشبكة، والاستخدام المستدام للكتلة الحيوية؛

١٧- *تطلب أيضاً* إلى المديرة التنفيذية أن تقدم تقريراً إلى جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الخامسة عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.